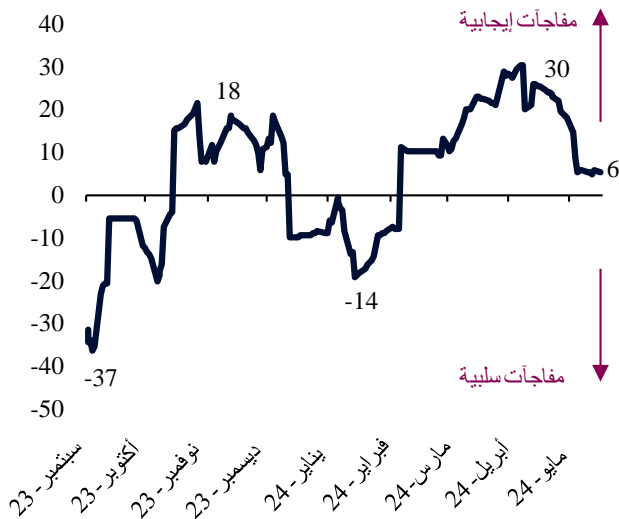


نمو الاقتصاد الصيني يكتسب مزيداً من الزخم في عام 2024

أولاً، لا تزال البيانات المفاجئة تسير في الاتجاه السعودي، وهناك أدلة على أن الزخم الإيجابي قد يستمر لفترة من الوقت، مما يؤدي إلى زيادات جديدة في التوقعات المرتبطة بالنمو. وقد شهد الاقتصاد الصيني نمواً بوتيرة سنوية بلغت 5.3% في الربع الأول من عام 2024، متجاوزاً توقعات المحللين التي تبلغ حوالي 4.8% بهامش كبير. علاوة على ذلك، يبدو أن موجة البيانات الاقتصادية السلبية المفاجئة في الصين قد وصلت إلى نهايتها في سبتمبر 2023 ويناير 2024، مما يشير إلى أن التشاؤم الذي كان سائداً ستبعه مفاجآت إيجابية.

وينعكس هذا الأمر في التحركات الأخيرة لمؤشر سيتي للمفاجآت الاقتصادية في الصين، وهو مؤشر فوري يقيس ما إذا كانت المؤشرات الاقتصادية أعلى أو أقل من إجماع التوقعات. وللمرة الأولى منذ أكثر من تسعة أشهر، أنتجت البيانات في الغالب مفاجآت إيجابية لأكثر من شهرين كاملين. وعادة ما تشير هذه التحولات ضمناً إلى أن التوقعات لا تزال متحفظة للغاية حالياً وينبغي أن يتم تعديلها صعوداً خلال الأشهر المقبلة.

مؤشر سيتي للمفاجآت الاقتصادية في الصين
 (نقاط المؤشر، سبتمبر 2023-2024)



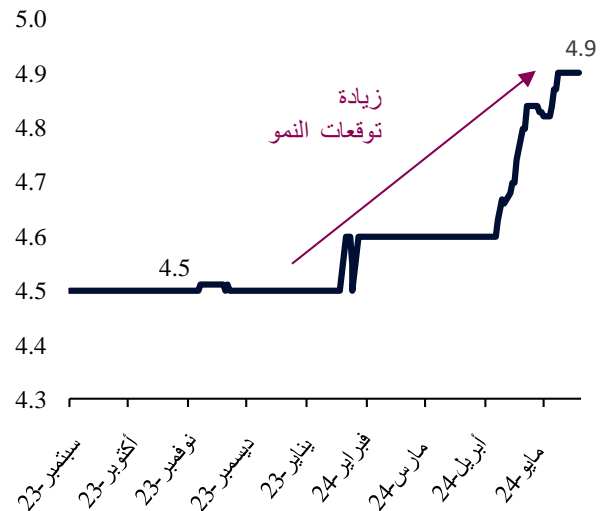
المصادر: بلومبرغ، تحليلات QNB

ثانياً، قررت الحكومة الصينية تكثيف سياسات التحفيز واتخاذ تدابير أكثر جرأة لدعم الاقتصاد. وفي الأرباع الأخيرة، شمل ذلك إجراء بضع جولات من تخفيضات أسعار الفائدة، وضح السيولة، والإنفاق المالي في مشاريع البنية التحتية. وكانت هناك أيضاً مجموعة من أكثر من 100 مبادرة جديدة تستهدف دعم الاقتصاد الخاص، والإنفاق الاستهلاكي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة. علاوة على كل ذلك، وربما الإجراء الأهم، عالجت الحكومة أيضاً مشاكل العقارات في الأسابيع الأخيرة، وسط حالات إفلاس بارزة

في بداية العام الجاري، كان الأداء الاقتصادي للصين أحد الأسباب الرئيسية لتوقعات النمو العالمي المنخفضة نسبياً لعام 2024. فبعد ما يقرب من ثلاث سنوات من النمو المتقلب والرياح المعاكسة المفاجئة القادمة من الصين، بدأت الروايات السلبية من المستثمرين والمحللين تتزايد، وهيمنت على الأجندة الاقتصادية للبلاد. في الواقع، أشار إجماع توقعات بلومبرغ إلى أن الصين ستحقق نمواً بطيئاً تبلغ نسبته 4.5% في عام 2024، وهو أقل بكثير من نمو المحقق في العام الماضي والذي بلغ 5.2%، والمتوسط طويل الأجل لـ 10 سنوات البالغ 6.2%.

ولكن في الأشهر الأخيرة، تغيرت التوقعات "السلبية والمتشائمة" بشأن أداء الاقتصاد الصيني نتيجة لمجموعة من البيانات الإيجابية المفاجئة وإجراءات التحفيز الحكومية القوية. وقد أدى هذا حتى الآن إلى تعديل تصاعدي كبير في توقعات النمو الاقتصادي للصين في العام الحالي.

إجماع توقعات بلومبرغ للنمو الاقتصادي للصين في 2024
 (متوسط التوقعات لعام 2024 مع مرور الوقت)



المصادر: بلومبرغ، تحليلات QNB

ولكن بعد الجولات الأخيرة من المراجعات والتحديثات لنمو الناتج المحلي الإجمالي، هل لا يزال هناك مجال لحدوث مزيد من الارتفاع في نمو الاقتصاد الصيني هذا العام؟ وهل كل الأخبار الجيدة مضمّنة بالفعل في تلك التوقعات؟ وهل تستطيع البلاد الحفاظ على هذا الزخم لفترة أطول؟

من وجهة نظرنا، لا يزال هناك مجال لمزيد من الارتفاع في توقعات النمو للصين في العام الحالي، حيث يمكن أن يؤدي تراكم الزخم الإيجابي وتحسن المعنويات إلى تحقيق نمو أعلى من المعدل المستهدف (5%). وهناك ثلاثة عوامل رئيسية تدعم وجهة نظرنا.

مشتريات قطاع التصنيع العالمي، وهو مؤشر فوري يحدد ما إذا كان النشاط يتحسن أو يتدهور، قد وصل إلى أدنى مستوى له في يوليو من العام الماضي، ثم تحسن بعد ذلك. تشير أحدث المستويات المسجلة، من أبريل 2024، إلى استمرار التوسع لمدة ثلاثة أشهر متتالية. وغالباً ما تكتسب دورة التصنيع التوسعية زخماً سريعاً وتستمر لمدة عام ونصف تقريباً. ومن المتوقع أن يكون هذا الأمر داعماً للصين، حيث يمثل التصنيع 25% إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

بشكل عام، نعتقد أنه لا يزال هناك مجال لمزيد من المفاجآت والمراجعات الإيجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني، وأن السلطات قد تحقق أداءً يتجاوز بشكل مريح المعدل المستهدف (5% لنمو في الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2024. وسيستند هذا الأمر على استمرار المفاجآت الإيجابية في البيانات، وزيادة التحفيز عبر السياسات، وبداية تعافي قطاع التصنيع العالمي.

للمطورين العقاريين وتراكم العقارات المبنية ولكن غير المباعة. وبموجب عدد كبير من التدابير المختلفة، سيتم دعم القطاع العقاري من خلال تقديم المساعدات المالية للمطورين، وتخفيف قواعد القروض العقارية وما لا يقل عن 42 مليار دولار أمريكي من تمويل البنك المركزي لمساعدة الشركات المدعومة من الحكومة على شراء المخزون الفائض. ويتم أيضاً تحفيز المطورين الإقليميين لتخصيص جزء من حصة اقتراض السندات البالغة 539 مليار دولار أمريكي لشراء المنازل غير المباعة وتوزيعها على السكان ذوي الدخل المنخفض.

وكان رد فعل أسواق الأسهم والسندات إيجابياً للغاية على مثل هذه التدابير، في حركة تشير إلى تغير كبير في ثقة المستثمرين. وكان هذا أحد العناصر المفقودة لاستجابة اقتصادية أقوى للتحفيز من خلال السياسات، وينبغي أن يكون أكثر دعماً للنمو مستقبلاً.

ثالثاً، من المتوقع أن يكون التصنيع أكثر دعماً للنمو في الصين خلال الأشهر المقبلة. فبعد "الركود في قطاع التصنيع العالمي" الذي كان عميقاً واستمر لفترة طويلة منذ عام 2022، من المتوقع حدوث تحوّل إيجابي نحو دورة التوسع. وكان مؤشر مديري

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو*

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

+974-4453-4642

بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول – قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديره أو موظفه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.